

السنة السادسة - العدد الثلاثون - اب 2002
قتل النساء على خلفية شرف العائلة

المقدمة

يثير موضوع حقوق المرأة الكثير من الجدل في الساحة العربية، فمع أن المرأة دخلت مضمار التعليم والعمل بشكل واسع خلال السنوات الخمسين الأخيرة إلا أنها ما زالت تعاني من التمييز القائم على النوع الاجتماعي، خاصة في المجتمعات التقليدية. إذ يسود تصور تقليدي في التعامل مع المرأة وحقوقها، وينظر إليها على أنها أدنى من الرجل وأقل حقوقاً منه حيث يستند ذلك إلى تراث كبير من العادات والتقاليد والأعراف. وبالرغم من أن المرأة العربية استطاعت الحصول على بعض الحقوق بعد صراع طويل خلال النصف الثاني من القرن الماضي، إلا أن هناك مظاهر عنف وتمييز واضح تجاهها. ومن أبرز هذه المظاهر في المجتمع العربي هو قتل النساء على خلفية الشرف، فالقتل على خلفية الشرف يعتبر جريمة وهي من الظواهر التي تهدد تماسك المجتمع وتقف عائقاً في طريق تقدم المرأة في المجتمع.

ومن الضروري الاعتراف بخطأ استخدام مصطلح القتل بدافع الشرف حيث أنه يعكس إعطاء مبرر للجاني وفي الوقت ذاته إدانة المجني عليها دون إعطائها الفرصة للدفاع عن ذاتها. لذلك تقترح الأدبيات النسائية استخدام مصطلح جريمة قتل النساء على خلفية الشرف (أنظر/ي خضر، 1999، ص18، عبده، 1999، ص18 وزغبابة، 1998، ص1). فالتعريف الاجتماعي المتعارف عليه تقليدياً لمفهوم القتل على خلفية الشرف يتعلق فقط بالمرأة، فالمرأة التي تقيم علاقة مع رجل خارج مؤسسة الزواج يبرر قتلها حفاظاً على شرف العائلة. فالشرف هو أحد القيم الاجتماعية المحورية التي تؤكد أبوية المجتمع العربي ودونية المرأة فيه، وهو كجميع القيم الاجتماعية يحدد كل مجتمع معناه بما يتفق مع مصلحته التي تتغير بتغير ميزان القوى فيه. فالقوى الغالبة في المجتمع أو الطبقة الأقوى هي التي تحدد هذا المعنى بما يتفق مع مصلحتها (أنظر/ي

الزيات، 1993، ص66، وعبده، 13، 1999). ومن هنا نجد الازدواجية في مفهوم الشرف، حيث تغيب المعاني السامية للشرف كالعزة والعلو ويقصر المفهوم على جسد المرأة وغشاء البكارة. حيث يصبح شرف المرأة ملكا للرجل ولا تلعب المرأة فيه إلا دور الوسيط الصامت، فيصبح الرجل مسؤولا عن سلوك المرأة واحتشامها. فالتقاليد والعادات الاجتماعية أدت إلى عزل المرأة جسديا ومكانيا في المنزل وفرض عليها الاحتشام من أجل حماية شرف الرجل، فالمرأة الشريفة امتداد للرجل الشريف. ومن هنا يكون جسد المرأة هو المحور الرئيسي في هذه المعادلة للحفاظ على الشرف لأنه وسيلة لإنجاب أعضاء جدد للعائلة واستمراريتها. فاعتبر جسد المرأة ملكا لزوجها والحفاظ عليه هو الوسيلة الوحيدة لضمان عدم اختراق الحدود بين العائلات، والحفاظ على العائلة كوحدة للتكوين الاجتماعي، فالعائلة عامة والرجال خاصة هم المسؤولون عن شرف المرأة (التركي وزريق، 1995: 104).

يعتبر قتل النساء على خلفية الشرف أحد أشكال التمييز وانتهاك حقوق الإنسان ضد المرأة بشكل خاص، فهي ظاهرة موجودة في العديد من المجتمعات منها المجتمع العربي. وهي لا تعدو كونها ردة فعل لعدة عوامل اجتماعية ونفسية وبيئية وتربوية واقتصادية وثقافية وغيرها. فقيمة الإنسان رجلا أو امرأة تتحدد حسب قدرته على العمل الخلاق والحب الحقيقي وليس حسب ما يملك من ثروة أو سلطة أو انتمائته الطبقي. علاوة على ذلك فدور الإنسان في المجتمع يتحدد حسب قدراته الفكرية وكونه عنصرا فاعلا ومؤثرا وليس حسب كونه ذكرا أو أنثى، وبذلك تكون قدرة الإنسان القادر على تطوير مجتمعه والوصول به إلى الأفضل هي التي تحدد قيمته (السعداوي، 1977، ص32). وقتل النساء على خلفية الشرف هو جريمة يرتكبها رجل بحق امرأة تربطه بها صلة قرابة من الدرجة الأولى، ويكون الدافع للجريمة كما تعرفه المفاهيم الاجتماعية سواء كانت قتلا أو إيذاء الدفاع عن الشرف. أما السلوك الذي يعتبر ماسا بالشرف فهو ينطوي على اتصال جنسي غير مشروع يجلب العار على العائلة وفقا للعادات والتقاليد في المجتمع (أنظر/ي خضر، 1999، ص8 وزغبابة، 1998، ص1).

المجتمع الفلسطيني جزء من المجتمع العربي، ولا يختلف وضع المرأة الفلسطينية فيه عن وضع المرأة العربية

عامة. فالمجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات الأبوية التقليدية الحديثة، يعتمد استخدام القوانين غير المكتوبة من عادات وتقاليد وأعراف لحفظ كيانه وشرعيته، مستعملاً بذلك شتى أساليب القمع والإرهاب الاجتماعي لتكريس دونية المرأة. وأيضاً، الظروف التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني من نكبة وتهجير ونزوح وفقدان الأرض أدى إلى تشبثه بالعادات والتقاليد المجتمعية (عبد، 1999، ص 25).

فظاهرة قتل النساء على خلفية الشرف موجودة (من خلال حالات معرفة من مراكز نسوية، شرطة، صحافة... الخ) في المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات الشرقية الأخرى. فهي جريمة تميز ضد نوع اجتماعي دون الآخر ألا وهو النساء، وهن جزء أساسي ومهم ويشكل نصف المجتمع. ومع أن هذه القضية كانت موجودة في المجتمع الفلسطيني منذ زمن، إلا أنها كانت مغيبة ضمن الواقع الذي عاشته البلاد من احتلال وانتفاضة حيث غلب الاهتمام بالقضايا السياسية على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية. ومع بداية الاستقرار السياسي بعد توقيع معاهدات السلام سنة 1993 تكشفت هذه القضايا بشكل واضح بسبب انتشار المراكز النسوية واهتمامها بقضايا العنف الموجه ضد النساء، والتي بادرت بإقامة ورشات عمل وبعض الدراسات القيمة التي تتعلق بهذا المجال.

فدراسة هذا الموضوع تتبع من تجدد الظاهرة في المجتمع الفلسطيني وانتشارها. فارتأينا في المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان أهمية دراسة هذا الموضوع للوقوف على نظرة المجتمع لهذه الظاهرة، وكيفية التعامل معها.

المجتمع ومفهوم القتل على خلفية الشرف

لقد بدأ القتل على خلفية الشرف يلقى اهتماماً واسعاً بين الأوساط النسوية والحقوقية على عدة مستويات، وأصبح يتم تناوله بدون إحراج أو تردد، من منطلق أن القتل على خلفية الشرف هو جريمة بحق الإنسانية والمرأة. كما أن العديد من المؤسسات النسوية والحقوقية تعمل مع النساء المعنفات اللواتي تتعرضن للعنف والمهددات بالقتل من خلال توجيههن لهذه

المراكز للاستشارة. ورغم ذلك ما زالت الدراسات في مجال قتل النساء والقتل على خلفية الشرف في المجتمع الفلسطيني قليلة جدا.

لقد أشير في المقدمة إلى أن هذه الظاهرة لها علاقة بشرف العائلة، ففي المجتمع العربي "تشكل العائلة وحدة اجتماعية إنتاجية، وتتجلى الوحدة بتوحد الهوية بين أفراد العائلة، فيشتركون معا بإنجازاتها ولخفاقاتها، بانتصارها وفشلها، بأفراحها وأتراحها، بشرفها وعارها...الخ. كل عمل مشرف يقوم به أي فرد من العائلة يصبح شرفا لجميع أفراد العائلة، وكل عمل مشين يقوم به أحدهم، يصبح عملا مشينا للجميع. ومن هنا الفرد في العائلة يكون عضوا أكثر منه فردا مستقلا، وأن العلاقات ضمن العائلة هي، ببساطة علاقات بين أعضاء أو عضوات وأدوار تعرف بالأب، الأم، الزوج...الخ. بموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية، يصبح كل فرد في الأسرة مسؤولا ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب، بل عن تصرفات الأفراد الآخرين. من هنا، مثلا، ينعكس انحراف البنات في العائلات التقليدية خاصة على العائلة كلها ولا يمس الفتاة وحدها. هنا ترقد جذور جرائم الشرف التي هي محاولة يائسة من قبل العائلة لاستعادة شرفها" (بركات، 1999، ص 175-176).

من خلال تحليلنا لتعريف العائلة الوارد أعلاه، يمكن أن نستنتج أن جرائم القتل على خلفية الشرف ناجمة عن سلوكيات المرأة والتي تعتبرها العائلة مشينة لسمعتها فهذه الجريمة هي "قتل نفس بريئة (أنثى) بسبب المفاهيم الاجتماعية، التي تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، والتي تكرس ارتباط الشرف بالأنثى ونقاء سيرتها من أي علاقة مشتبهة وغير مشروعة بالرجل، الأمر الذي يبهر قتل الأنثى غسلا للعار وحماية للشرف المزعوم." (زغبابة، 1998، ص 1).

يقترح مما سبق أن العادات والتقاليد الموروثة تلعب دورا أساسيا في تعزيز وتكريس هذه الظاهرة. فالتركيز على قيمتي الشرف والاحتشام تكتسب أهمية كبيرة في المجتمع العربي حيث يصبح لجسد المرأة وضعية في النظام القيمي التقليدي عن طريق تقسيم العمل وحصر دور المرأة في العمل المنزلي وإنجاب الأطفال. أهمية هاتين القيمتين تعان من القيم الأساسية التي تعطي الشرعية للنظام الأبوي في المجتمع العربي الذي يقوم على هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن (التركي وزريق، 1995، ص 80). فالمرأة العربية هي دائما كائن بغيره لا بذاته، فهي تعرف من خلال كونها زوجة فلان، أم فلان، أو ابنة فلان...الخ. ويساعد على ذلك آلة الزواج حيث تفقد المرأة شخصيتها وتعيش في حالة دنيا. ومن الجدير بالذكر أن المرأة تعاني من هذه الدونية منذ الولادة

حيث تفضيل إنجاب الذكور على الإناث، والتفرقة بين الأخوة ووصايتهم عليها حتى لو كانوا أصغر منها، وتفضيل تعليم الذكور على الإناث أو حرمان الفتاة من التعليم. أما ما يتعلق بالعمل، فالرجل يتسامح أو يتشدد مع عمل المرأة، حسب ما تتطلبه مصلحته الاقتصادية في كل حالة على حدة، فهو يتسامح مع خروج المرأة للعمل في الأرياف ولا يعتبر هذا منافيا للشرف لأن خروج المرأة نابع عن ضرورة اقتصادية. بينما يكون أكثر تشددا في المدينة، حيث أنه إذا أصبح خروج المرأة للعمل في المدينة ضرورة اقتصادية تسامح الرجل، مع ذلك، وإن أصر على الحجاب كشرط من شروط الشرف، ويبقى له وحده حق التصرف بدخلها باعتبار أنها ملك له، وأن لم تعمل المرأة يظل نشاطها محصورا في نطاق تلبية حاجات البطن (أي حصرها بالدور الإنجابي) وتبقى عبدة المنزل (أنظر/ي سعيد، 1991، ص71 والزيات، 1993، ص166).

نستنتج مما سبق أن مفهوم الشرف يرتبط فقط بالحفاظ على الأعضاء الجنسية (غشاء البكارة) الذي ارتبط فقط بالمرأة. بينما شرف الرجال لا يتعلق بسلوكهم وإنما يتعلق بسلوك زوجاتهم أو بناتهم أو أمهاتهم. فالرجل الفاسق شريف إذا كانت زوجته لا تخونه مع رجل آخر، والرجل المنافق شريف طالما ابنته تحافظ على عذريتها قبل الزواج، فشرف الرجل يتعلق بسلوك زوجته في البيت ولا يتعلق بسلوك هذا الرجل أو قدرته على العمل والصدق، وهذا مفهوم مضحك للشرف حيث يهبط بمستوى الشرف إلى منطقة سفلية في جسم المرأة لا تزيد عن غشاء البكارة (السعداوي 1977، ص33) مقابل تغييب المعاني الأخرى السامية للشرف. ويتحدد معنى الشرف في المجتمع مع مصلحته، التي تتغير بتغير ميزان القوى فيه، فالقوى الغالبة أو الطبقة الأقوى هي التي تحدد معنى مصلحة المجتمع. ولأن الرجل كان في مختلف عصور التاريخ ولا يزال الأقوى اقتصاديا من المرأة فقد فرض على المرأة معنى شرف يناسبه ويحقق مصلحته، فأصبح معنى الشرف فيما يتعلق بالمرأة يكاد يكون مقصورا على العفة الجنسية (الزيات، 1993، ص166). ونتيجة لذلك برزت التناقضات التي تكتنف كيان المرأة من حيث الازدواجية في التعامل مع جسدها، فهي نجس والعلاقة الجسدية خارج مؤسسة الزواج خطيئة مميتة أو من الكبائر التي تستحق عليها الرجم. وجسم المرأة وما يطرأ عليه من عوارض نجس، ومع ذلك فإن هذا الجسد نفسه يتمتع بأهمية لا مثيل لها. كما يحاط بهالات وطقوس والمساس به مساس بقديسية الأسرة أو القبيلة وهو انتهاك (للشرف) عقوبته القتل غسلا للعار في حمى القوانين أو تساهلها (سعيد، 1991، ص74).

يقترح التحليل السابق أن ما يسمى بجريمة القتل على خلفية الشرف ينبع من السلطة الذكورية في المجتمع والإبقاء على هذه السلطة من خلال ضبط سلوكيات المرأة. فالتساؤل المهم على خلفية هذا الموضوع هو "هل بقيت الوظيفة الاجتماعية

التي تؤديها هذه "الجريمة" غسل عار الأسرة" في مجتمع متغير؟ فجرائم الشرف ضد المرأة ليست مسألة حديثة، لكن في أغلب الحالات كانت تبقى طي الكتمان داخل العائلة الواحدة. فالأدبيات المتوفرة التي تعالج هذه المسألة قليلة جدا كما أنها تتطرق للموضوع بشكل عام. ويعود ذلك إلى حساسية الموضوع في المجتمع العربي وذلك بسبب كون هذه الظاهرة نتاج موروث ثقافي ذكوري يفرض على المرأة الانصياع لمنظومة من الممارسات الاجتماعية التي يفرضها الرجل على أقاربه من النساء. وأيضا لعدم توفر العوامل المساعدة لدراسة هذا الموضوع، فالإحصاءات المتوفرة لا تشير بشكل مباشر لسبب القتل وتعطي أسبابا أخرى، أو من الممكن أن تسجل هذه الجرائم في ملفات الشرطة تحت انتحار أو تحت أمور عائلية أو لأسباب أخرى غير منطقية (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2001، ص32).

فالقتل على خلفية الشرف هو أحد أشكال العنف المبني على أساس الجنس ضد المرأة (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2001، ص30). فالقتل على خلفية الشرف هو جريمة يرتكبها رجل بحق امرأة تربطه بها قرابة من الدرجة الأولى كما ذكر سابقا، ويكون الدفاع عن الشرف، الدافع لارتكاب الجريمة سواء كانت قتلا أو إيذاء. أما السلوك الذي يعتبر ماسا بالشرف فهو السلوك الذي ينطوي على اتصال جنسي غير مشروع يجلب العار على العائلة وفقا للتقاليد والعادات السائدة في المجتمع (خضر، 1999، ص8 و زغبانية، 1998، ص1). فمن خلال دراسة أجريت في الأردن (1998/12/13) لمعرفة دوافع العنف ضد المرأة احتل القتل على خلفية الشرف المرتبة الأولى من الدوافع. بلغت النسبة 55% من نسبة جرائم العنف الموجه ضد المرأة. أما فيما يتعلق بصللة الجاني بالضحية فقد احتل الأخ نسبة 75% أي المرتبة الأولى من الجناة، أما فيما يتعلق بخصائص الجناة فقد وجد أن معظمهم من الشباب ويتمتعون بمستوى تعليمي متدن ومن أصحاب الدخل المتدني (زغبانية، 1998، ص1).

ومن الملاحظ أن مفهوم القتل على خلفية الشرف في المجتمع العربي وفلسطين كجزء من هذا المجتمع متشابه في تفسيراته المتعلقة بالمرأة. إلا أن هذا المفهوم تغير في معانيه وبالتفسيرات التي تعطى له فيما يتعلق بسلوك المرأة وتصرفها في مجالي العلم والعمل، وتأثره بالفترات التاريخية والاقتصادية التي مر بها المجتمع. بالإضافة إلى ارتباطه وتأثره بتراث كبير من العادات والتقاليد والأعراف والأيدولوجيات التي تكبل سلوك المرأة وتجعلها أسيرة هذا الموروث الثقافي التقليدي.

تتناقش أحد الدراسات التي تعالج موضوع جرائم الشرف (عبد، 1999) تغير مفهوم الشرف في المجتمع الفلسطيني بحسب الفترة الزمنية. فالفترة من 1948 إلى 1967 لم تخرج المرأة في الأرياف للعمل المأجور، مما حكم عليها بالعمل في إطار

الاقتصاد المنزلي دون أن يكون لها أي دور في مقايضة إنتاجها أو مبادلته. كما أنه لم يسمح لها بالمشاركة في الحياة العامة حيث اقتصر مشاركتها في فترة الاضطرابات السياسية والنزاع المسلح، وكان ذلك لا يتعدى نقل الغذاء والذخيرة. بينما المرأة البدوية في نفس الفترة كانت تجسد دونية وضعها ومعاملتها كمتاع وجسدها وتفكيرها ليسا لها، وأن كانت تتمتع بحرية فكان ذلك نابع من حاجات اقتصادية لرعي الماشية لمصلحة القبيلة. بينما من ناحية أخرى كانت تتعرض لقيود قبلية وتقليدية صارمة بسبب ما يسمى بعادة "غرة اليد" [I]، التي تعكس ازدواجية المعايير الخلقية فيما يخص العرض والشرف. فحسب مفهوم الشرف تقتل الفتاة إذا مارست الجنس بإرادتها، حيث أن المفهوم السائد أن تحافظ المرأة على العرض الذي يرتبط بعفتها الجنسية وعذريتها حتى الزواج. بينما هذه العادة توضح أن القبيلة تتنازل عن العرض ولا يعتبر ذلك منافيا للأعراف. أما المرأة في المدينة فكان هناك عدة عوامل في تلك الفترة ساعدت على تدني وضعها، منها، تعرضها للانعزال بالإضافة إلى ظهور الحجاب في فترة الخمسينيات كنوع من التقاليد الصارمة. إلى جانب ذلك كانت وسائل الإعلام والاتصال والخدمات معدومة، واتسام الأحزاب بالعشائرية والذكورية التي لا مكان للنساء فيها.

أما الفترة ما بعد 1967، من الممكن اعتبارها نقلة نوعية في وضع المرأة الفلسطينية، حيث أصبح لها دورا اقتصادي جديد. يعود ذلك إلى سياسات انتهجها الاحتلال مثل الاقتلاع والتشريد وفقدان الأرض كوسيلة إنتاجية وكمصدر للرزق، والذي سبب تدهورا في وضع الأسرة الفلسطينية، مما دفع المرأة لدخول سوق العمل. وتقاسمت مع الرجل أعباء حماية الأسرة من الفقر والجوع والمرض، مما أكسبها سيطرة اقتصادية داخل الأسرة. فخرج المرأة للعمل اليومي خارج البلد أدى إلى تحطيم العادات والتقاليد التي كانت تحيط بالمرأة والسماح لها بالعمل في مجالات لم تكن تسمح بها الأسرة سابقا. ولم يعد خروج المرأة للعمل المأجور عيبا أو مرتبطا بالشرف نتيجة الضرورات الاقتصادية، بل وأمام هذه الحاجة الاقتصادية فتحت مجالات التعليم أمام المرأة لتكون أكثر تأهيلا وقدرة على القيام بالأعمال التي تدر دخلا أكبر. وبذلك تحطمت حصون الشرف المنيع التي طالما أعاقت خروج الفتاة من البيت إلى المدرسة (عبد، 1999، ص 18-20).

لكن هذا التطور الذي طرأ على مفهوم الشرف لم يمنع قتل النساء على خلفية الشرف، حيث تبين من خلال دراسة (كيفوركين، 2001 التي أجرتها من خلال مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي) على وجود هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني. فالدراسة قامت بمراجعة ملفات الشرطة في الفترة ما بين 1996-1999 فوجدت أنه تم توثيق 38 حالة قتل، 12 منها في الضفة 26 في قطاع غزة، وتبين أن هذه الجرائم تمارس من قبل الأقارب من الدرجة الأولى وخصوصا الأب

والأخ والعم. فالرجل في العائلة يتحكم بسلوك وتصرفات المرأة بما يراه منسجماً للحفاظ على شرفها والتهديد بالقتل لمجرد الاشتباه بسلوكها. ولحاطتها بأجواء تتمثل بعدم الثقة والتمييز والانصياع للتشكيك من قبل الأقارب والجيران أو المجتمع المحيط دون إثباتات قاطعة أو بسبب التشكيك بوجود علاقة جنسية أو عاطفية (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2001، ص35). كما تبين أيضاً من خلال هذه الدراسة أن الحالات المسجلة رسمياً في سجلات الشرطة هي أقل من العدد الفعلي لقضايا القتل. ويعود هذا إلى عدم تسجيل هذه القضايا بطريقة منتظمة ومنهجية أو بسبب حساسية هذه القضايا، فيتم حصرها في إطار الأسرة وخوف العديد من النساء بالإفصاح عنها. وهناك سبب آخر، وهو أن عشرات جرائم الشرف تعالج من قبل المخاتير والعشائر ومن خلال أسلوب "الطبطة" ولملمة الموضوع مستندين إلى العادات والتقاليد التي تعد المحرض الأساسي للقتل على خلفية الشرف (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2001، ص32). بالتالي فلو طبق القانون - المغيب اصلاً في هذا المجال - لبدا قاصراً، حيث أن التشريعات والقوانين الجزائية عاجزة عن حماية المرأة. وذلك لوجود نصوص تمنح الجاني عذراً مخففاً أو محلاً. وهذا يعد تشجيعاً للجاني لارتكاب جريمة القتل. (أنظر/أنظري قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960 المطبق في الضفة الغربية).

فالأعذار المحلة هي ظروف معينة ينص عليها القانون تؤدي في حال توافرها إلى إعفاء الشخص الذي يثبت قضائياً ارتكابه للفعل الجرمي من أي عقاب. أما الأعذار المخففة فهي ظروف معينة ينص عليها القانون وتؤدي في حال توافرها إلى إعفاء الشخص وتخفيف العقوبة وتعديل طبيعة الحكم، كأن يكون جنائية فيصبح جنحة. ويتم تغييب القانون في هذا المجال الذي إذا طبق في هذه الحالات نرى مدى قصوره.

هنالك العديد من القوانين التي يحتكم إليها في موضوع القتل على خلفية الشرف، فالتشريعات والقوانين العربية تأثرت بعدة عوامل، أهمها اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع في معظم البلاد العربية. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية عالجت تعسف الإنسان وتسلطه ودعت إلى المساواة والعدل، وحددت العقوبات المتعلقة بقضايا الزنا وغيرها من السلوكيات، إلا أنه بسبب سوء فهم المشرعين لفقهاء الشريعة، وطغيان العادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة بقية القوانين والتشريعات منحازة للرجل. وجدير بالذكر أن النصوص المتعلقة بجرائم الشرف وغيرها من النصوص المجحفة بحق المرأة ذات جذور عربية تم تعديلها في موطنها الأصلي فيما تمسك بها المشرع العربي وغلفها بنوع من القدسية (خضر، 1999، ص4-18).

دراسة فلسطينية حديثة تتعلق بقتل النساء في المجتمع الفلسطيني (كيفوركين، 2001) تأخذ منحى مختلف نسبيا عن الدراسات السابقة التي أشير إليها من حيث تعريف مفهوم الشرف والقتل على خلفية شرف العائلة. تنطلق الدراسة من أن النساء يصبحن ضحايا لجرائم القتل بسبب كونهن إناثا لا أكثر، فقتل الإناث ليس مقتصرًا على مجتمع دون آخر. فتشير إلى العديد من الدراسات التي تناقش موضوع قتل الإناث من حيث أن المرأة هي الضحية الرئيسية وعادة تكون في نطاق المنزل الذي تشارك فيه مع مرتكب الجريمة. ودراسات أخرى بينت تواجد عوامل ديمغرافية وظرفية ذات أثر في قتل الإناث من قبل أقربائهن الذكور. وتشير إلى أن ملكية الذكور للنساء سبب رئيسي للعنف من جانب الذكور في الحالات المرتبطة بالعلاقات الجنسية. علاوة على ذلك الاستخدام الروتيني لإجراءات قانونية تمييزية في حالات قتل الإناث وهذه الإجراءات تتواجد تقريبا في العديد من الدول منها الغربية أيضا. كما تشير إلى أن العديد من الدراسات تقترح أن إعطاء المبرر لقتل الإناث على أساس "الشرف" يجعل هذه الجرائم مرنة للغاية بحيث تنتسج لمجال واسع من الأشكال. تستشهد كيفوركين بشنايدر حيث يكتب "...أن الشرف، في سياق العلاقات الاجتماعية، يمكن أن يفهم على أنه "أيديولوجية الفئة المهيمنة التي تكافح لإبراز إرثها وتوسيعه وحمايته في ساحة يسودها التنافس"

فتعرف هذه الدراسة قتل الإناث على أنه "جميع الأفعال العنيفة التي تسبب ذعرا دائما في النساء أو الفتيات من أن يقتلن بمبرر "الشرف". كما أن الدراسة تعرف أربع أنماط لقتل الإناث: النمط الأول يتعلق بشعور الضحية بأنها تحت التهديد بالقتل خوفا من أن تكتشف العائلة أنها كانت ضحية سفاح قربي أو اغتصاب أو أنها فقدت عذريتها. بينما النمط الثاني يوجه للضحية تهديداً لفظياً وغير لفظي مثل التلويح بالسكين والنمط الثالث تقع الفتاة تحت فعل بدني (الطعن أو الخنق) ولكن دون أن تتوفى. النمط الرابع هو القتل الفعلي للضحية .

لقد عرفت الدراسة 3 حالات قتل فعلي (من النمط الرابع) [ii]، ثلاثتهن من قرى، اثنتان من الشمال وواحدة من الوسط، اثنتان منهما عازبات وواحدة مطلقة. اثنتان منهن قتلن خوفا من الإخلال بشرف العائلة والخوف من الفضيحة الاجتماعية. لكن من خلال مقابلة وجهاء العشائر دلت على أن نمط القتل الفعلي أعلى بكثير في منطقة الجنوب (الخليل) حيث ورد من الوجهاء أن النمط الرابع من قتل الإناث الفعلي إما أن يستتر خلف حالات وفاة غير جنائية أو أن يتم إخفاؤه كليا. يظهر مما سبق أن هنالك أعدادا من النساء تقتل على خلفية الشرف دون أن توثق وهذا ما توضحه الدراسة. بالنسبة لموقف وجهاء العشائر من القتل على خلفية الشرف فاتضح من خلال المقابلات معهم أنهم مؤيدون لها من حيث تأكيدهم

أن الانتهاكات المرتكبة بحق العرض والأرض تجلب العار للعائلة (الذكور) إذا لم يتم الثأر لها. يؤكد ذلك أن الأرض والعرض هي ممتلكات قيمة يجب صونها حسب التقاليد العربية (كيفوركيان المصدر السابق،الصفحات على التوالي، 18،20،21،22،41،40،67،65).

كما أن الدراسة وجدت أن النسبة الأعلى من النساء (كما عبرت عن ذلك النساء أنفسهن) المهددات بالقتل على خلفية الشرف من القرى (18)، تليها المدينة (9)، والمخيم (6)، والبادية (1). وفي مجال آخر وهو وجود النميمة والشائعات عدد النساء اللواتي عبرن عن إحساسهن بأنهن مهددات في القرية (9)، والمدينة (6) والمخيم (1) والبادية لا أحد. وفي مجال الرفض الاجتماعي في افتضاح الإيذاء نجد أيضا نسبة النساء من القرى اللواتي يعبرن عن إحساسهن بأنهن مهددات هي الأعلى (11)، والمدينة (5)، والمخيم والبادية لا أحد (كيفوركيان، 2001،ص 42). تشير هذه الأعداد الى أن القرية وتليها المدينة الأكثر عرضة للقتل على خلفية الشرف. لقد أكدت الدراسة على أن القتل هو الخيار الوحيد المقبول اجتماعيا حيث أكدت عليه النساء من مناطق الشمال والخليل وغزة وهذا يتماشى مع الثقافة الاجتماعية السائدة، أما في مناطق الوسط فان نفوذ الطابع المحافظ يكون أقل (كيفوركيان، 2001 : 43).

يمكن أن نستنتج مما سبق أنه ما دام الرجل في المجتمع هو صاحب القرار ليس فقط على المستوى الاجتماعي لكن على نفس المستوى الاقتصادي والسياسي فقضية القتل على خلفية الشرف ستبقى تراوح مكانها والمرأة ستبقى الضحية. من هذا المنطلق يجب العمل على توسيع العمل الديمقراطي لتكون المرأة جزءا أساسيا في تطويره وإدماجه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأن ينظر إلى قضية القتل على خلفية "الشرف" أنها قضية حقوقية إنسانية يجب التخلص منها ومن يخالفها يجب معاقبته قضائيا كأى جريمة أخرى لأنها تتعلق بقتل إنسان برئ.

السنة السادسة - العدد الثلاثون - اب 200
قتل النساء على خلفية شرف العائلة

القتل على خلفية الشرف

يبحث هذا الفصل في تحليل أهم نتائج الاستطلاع الذي أجري من خلال المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، حيث نحاول معرفة التوجهات المجتمعية من معارضين ومؤيدين لظاهرة القتل على خلفية "الشرف" وكيفية التعامل معها. لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى جزأين:

الجزء الأول يتعلق بالمجتمع والقتل على خلفية "الشرف" الذي حاولنا من خلاله معرفة توجهات الناس نحو المواضيع التالية ضمن متغيرات مختلفة:

أولاً: الشرف والقتل

ثانياً: نمط الملابس المناسب للفتاة الفلسطينية

ثالثاً: توجهات الناس تجاه الفصل بين الرجال والنساء بكثير من النشاطات والأماكن وإبقاء النساء تحت المراقبة

رابعاً: علاقة القضاء العشائري والقانون المدني في قضايا القتل على خلفية الشرف.

الجزء الثاني: المجتمع وتحرر المرأة

أولاً: حقوق المرأة المتساوية

ثانياً: حق المرأة في الإنخراط في مؤسسات المجتمع المدني.

تحليل نتائج الدراسة:

الجزء الأول:- المجتمع والقتل على خلفية "الشرف"

أولاً: "الشرف" والقتل

1-التورط بقضية تمس "الشرف"

جدول رقم 1: توجهات الناس نحو تورط إحدى بناتها بقضية تمس "الشرف" حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	البند
%21.2	%16.3	%25.9	على الأسرة أن تقتل ابنتها لتمسح العار
%24.6	%25	%24.2	التستر عليها وعدم فضحها
%8.7	%8.9	%8.4	تزويجها من أحد أقاربها
%4.6	%4.9	%4.3	إهمالها وقطع الصلة بها
%28.4	%33	%24	إرشادها حتى تتجنب تكرارها
%12.5	%11.8	%13.2	غير ذلك
%100	%100	%100	المجموع

يشير الجدول على أنه لا يوجد فارق كبير في توجهات الرجال والنساء في قضية القتل على خلفية "الشرف". مع ذلك، التوجه ما زال موجوداً مع أن النسبة لا تتعدى 21.2 %، حيث أن القتل على خلفية الشرف يشكل في أذهان الناس وظيفة اجتماعية من أجل ما يسمى بتمسح العار الذي يلحق العائلة. مع ذلك، عند المقارنة بين نسب الإناث والذكور نجد أن الإناث نسبتهم أقل من نسبة الذكور في قبول القتل على خلفية "الشرف". فنسبة النساء اللواتي يوافقن على القتل 16.3 % مقابل ما نسبته 25.9 % للرجال . علاوة على ذلك، تظهر نسب المتغيرات الأخرى تقارباً بين النساء و الرجال وهذا ناتج عن أن المرأة تستدخل المفاهيم الاجتماعية من خلال التنشئة الاجتماعية مع ان نسبة النساء تبقى أقل من الرجال بما أنها الضحية في عملية القتل على خلفية الشرف.

جدول رقم 1أ: -القتل يمسح العار حسب منطقة السكن

قتل المرأة يمسح العار	مدينة	قرية	مخيم	المجموع
-----------------------	-------	------	------	---------

نعم	%23.1	%27.4	%37.9	%26.7
لا	%66.7	%67.4	%59.3	%65.8
لا أعرف	%10.1	%5.3	%2.9	%7.5

يشير هذا الجدول بشكل عام على أن هناك فرقاً كبيراً بين الرفض والتأييد حسب منطقة السكن، حيث ان نسبة القائلين أن القتل يمسح العار هي 26.7%، ونسبة المعارضين 65.8%. وبالرغم من هذا التفاوت بين الرفض والإيجاب إلا أننا لا نستطيع أن ننفي أن هناك عنفاً ضد المرأة على اختلاف أنواعه، مع ميل إلى القتل، ونجد أكبر نسبة تأييد للقتل موجودة في المخيمات وهي 37.9% مقابل 27.4% في القرية تليها المدينة وهي أقل نسبة 23.1%. وارتفاع النسبة في المخيمات عائد إلى الأوضاع البيئية السيئة من حيث اكتظاظ السكان وتردي الأوضاع الاقتصادية، وتمسك المخيمات بالموروث الثقافي أكثر من غيرهم في محاولة للحفاظ على ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، خاصة بعد فقدان الأرض أصبح هناك تمسك بالعرض والشرف لذلك تقتل الانثى بسبب خروجها على العادات والتقاليد.

تبين من خلال هذين الجدولين أن القتل على خلفية "الشرف" ما زال جزءاً من الموروث الثقافي، ويشكل وظيفة اجتماعية تعكس الهيمنة الذكورية على المرأة المطالبة بالحفاظ على شرفها الذي هو شرف الرجل، وأي مساس بهذا الشرف يفقد المرأة حياتها، حيث أن قتلها يمسح العار الذي يمس الرجل، لذلك وجدنا أن نسبة الرجال المؤيدين هي 25.9%، بينما نسبة النساء كانت 16.3% وهذا يدل على أن النساء كضحايا قبلهن للقتل أقل بكثير.

جدول رقم 1ب:- القتل يمسح العار حسب الالتزام الديني ومستوى التعليم

المجموع	لا أعرف	لا	نعم	مستوى الالتزام الديني
%1.3			%5.6	أمي علماني
%2.5			%11.1	ابتدائي
%7.6		%10.7		إعدادي
%31.6	%20	%28.6	%44.4	ثانوي
%15.2	%40	%17.9		دبلوم متوسط

بكالوريوس	%27.8	%37.5	%20	%34.2	
ماجستير فأعلى	%11.1	%5.4	%20	%7.6	
المجموع	%100	%100	%100	%100	
متدين	أمي	%2.8	%3.6	%6.5	%3.5
	ابتدائي	%9.9	%5.2	%9.7	%6.9
	إعدادي	%20.4	%10.4	%19.4	%14
	ثانوي	%35.9	%36.5	%25.8	%35.6
	دبلوم متوسط	%6.3	%11.7	%6.5	%9.8
	بكالوريوس	%22.5	%29.6	%32.3	%27.7
	ماجستير فأعلى	%2.1	%2.9		%2.5
	المجموع	%100	%100	%100	%100
تقليدي	أمي	%1.4	%3	%3.6	%2.6
	ابتدائي	%5.6	%5	%3.6	%5
	إعدادي	%22.2	%5.4	%17.9	%10.6
	ثانوي	%44.4	%38.1	%35.7	%39.4
	دبلوم متوسط	%8.3	%13.9	%14.3	%12.6
	بكالوريوس	%15.3	%31.2	%21.4	%26.5
	ماجستير فأعلى	%2.8	%3.5	%3.6	%3.3
	المجموع	%100	%100	%100	%100
ناشط ديني	ابتدائي		%11.5		%8.3
	إعدادي	%14.3	%3.8		%5.6
	ثانوي	%14.3	%19.2	%66.7	%22.2
	دبلوم متوسط	%28.6	%3.8		%8.3

بكالوريوس	%28.6	53.8	%33.3	%47.2
ماجستير فأعلى	%14.3	%7.7		%8.3
المجموع	%100	%100	%100	%100

يشير الجدول التالي إلى ظاهرتين بين العلمانيين والمتدينين والتقليديين من جهة والناشطين دينياً من جهة ثانية. فبين خريجي الثانوية من العلمانيين كانت النسبة التي ترى أن القتل يسمح العار 44.4%، وبين خريجي البكالوريوس 27.8% وبين الماجستير فأعلى 11.1%. كذلك بالنسبة للمتدينين حيث كانت النسبة على التوالي 35.9%، 22.5%، 2.1%. مع أن هنالك نسبة من الذين تحصيلهم العلمي بكالوريوس فأعلناً يؤيدون على أن القتل يسمح العار حيث كانت الأعلى بين العلمانيين 42.9%، والمتدينين 32.5%.

يظهر مما سبق ولو بشكل نسبي أنه كلما ارتفع التحصيل العلمي كلما كان التوجه على أن القتل لا يسمح العار أقل. ومن الممكن أن يشير هذا إلى فكرتين متناقضتين الأولى إيجاباً والثانية سلباً من حيث رفض القتل ومن حيث أنه بقاء وصمة العار على العائلة.

الظاهرة الثانية تتعلق بالناشطين دينياً حيث وجد على أن ما نسبته 61.5% (بكالوريوس وماجستير) يؤيدوا أن القتل على خلفية الشرف لا يسمح العار. وهذه النسبة أعلى من نسبة كل من العلمانيين 42.9% والمتدينين 32.5%. وهذا يدل على ازدواجية فكر الانسان الفلسطيني وسيطرة الأفكار التقليدية. فمستوى التعليم ومستوى الالتزام الديني لم يكن لهما التأثير الكبير في توجيهك الناس. بالتالي يتضح أن واقع الفكر عند الانسان الفلسطيني ما زال ملتزماً اجتماعياً و متمسكاً بالموروث الثقافي.

2- قتل الانثى على خلفية "الشرف"

جدول رقم 2: - حق الأسرة في القتل على خلفية "الشرف" (كالتورط بالزنا) حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	يحق للأسرة أن تقتل ابنتها على خلفية "الشرف"
%20.4	%15.4	%25.3	أوافق بشدة

من خلال هذا الجدول وجد أن نسبة العلمانيين الذين أنهوا المرحلة الثانوية ويؤيدون حق الاسرة بالقتل 42.9% مقابل 27.9% يرفضون بشدة. أما الذين أنهوا بكالوريوس ويؤيدون بشدة 35.7% مقابل 30.2% يعارضون بشدة. أما المتدينون والذين أنهوا الثانوية ويؤيدون بشدة 35.7% مقابل 32.6% يرفضون بشدة، أما الذين أنهوا بكالوريوس ويؤيدون بشدة 14.3% مقابل 34.1% يرفضون بشدة. التقليديون 44.9% يؤيدون بشدة مقابل 40.6% يرفضون بشدة من الذين أنهوا الثانوية، و8.2% يؤيدون بشدة مقابل 30.1% يرفضون بشدة من الذين أنهوا بكالوريوس. الناشطون دينياً 20% يؤيدون بشدة مقابل 16.7% يرفضون بشدة من الذين أنهوا الثانوية، و40% يؤيدون بشدة مقابل 50% يرفضون بشدة من الذين أنهوا بكالوريوس. 20% يؤيدون بشدة مقابل 11.1% يرفضون بشدة من الذين أنهوا ماجستير فأعلى.

من خلال هذه النسب وجدنا أن هناك تقارباً بين نسبة العلمانيين والمتدينين والتقليديين الذين أنهوا المرحلة الثانوية ويوافقون بشدة أن للأسرة الحق في قتل ابنتها على خلفية "الشرف"، حيث كانت النسب على التوالي 42.9% و 35.7% و 44%. إلا أن نسب الناشطين دينياً 20% وهي أقل نسبة في الثانوية وأعلى نسبة في البكالوريوس من حيث الموافقة حيث أنها 40% ثم يليها العلمانيون 35.7%.

وهذا يوضح مدى تأثير الحركات الدينية وتشدها ضد المرأة، ومدى ازدواجية الفكر لدى الإنسان الفلسطيني ومدى سيطرة الموروث الثقافي والتقاليد الذكورية السائدة على توجهات الناس في المجتمع. وهذا يدل على تشدد سلطوي اجتماعي ذكوري ليس له علاقة بالضرورة بالتدين. وأيضاً يتضح لنا من خلال هذا الجدول بعض التناقضات في توجهات الناس حيث أنه من خلال جدول (1) والذي يوضح تصرف العائلة إذا اكتشفت أن إحدى بناتها متورطة بقضية شرف، ظهر أن نسبة الذين أشاروا ان على الأسرة أن تقتل ابنتها لتمسح العار 21.2% مقابل 28.4% أشاروا أن أنه يجب على الأسرة إرشاد ابنتها حتى تتجنب تكرارها. وهذا ما يوضح أنه لا يوجد علاقة بين مستوى الالتزام الديني والتعليمي وحق الاسرة في قتل ابنتها على خلفية "الشرف".

3- القتل يشكل رادعاً

جدول رقم 3: قتل الفتاة المتهمة بالإخلال بشرف العائلة يشكل رادعاً للفتيات الأخريات حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	أرى أن قتل الفتاة المتهمة بالإخلال بشرف العائلة

يشكل رادعا للفتيات الأخريات			
أوافق بشدة	%28.2	%20.1	%24.2
أوافق إلى حد ما	%23.1	%19.9	%21.5
لا أوافق إلى حد ما	%24.1	%28.1	%26.1
لا أوافق بشدة	%22	%26.1	%24
لا أعرف	%2.6	%5.8	%4.2
المجموع	%100	%100	%100

من خلال هذا الجدول نجد أن هناك تفاوتاً في توجهات الذكور والاناث لهذا الموضوع حيث أن نسبة الذكور الذين يوافقون بشدة وإلى حد ما هي 51.3% أما نسبة الاناث اللواتي يوافقن بشدة وإلى حد ما 40% أي ارتفاع نسبة الذكور على الاناث . يعود ذلك إلى أسباب اجتماعية من ناحية تتعلق بسمعة العائلة، فالعائلة العربية هي عائلة أبوية تعتمد على النسب الأبوي، والشرف في العائلة العربية يشكل قيمة للرقابة الاجتماعية ويعطي الشرعية لبنية العائلة الهرمية الأبوية التي تهتم بالحفاظ على النسب الأبوي ، لذلك يكتسب جسد المرأة وضعية خاصة في النظام القيمي التقليدي الذكوري. ومن خلال هذا الجدول يتضح أيضاً مدى تأثر النساء أنفسهن بهذه الثقافة حيث أن 40% مؤيدات بشدة وإلى حد ما على أن القتل يشكل رادعا، وبالرغم من أن المرأة هي دائماً الضحية، إلا أنه ينشأ ما يمكن تسميته اضطهاد المرأة للمرأة، أو بمعنى أدق تبرير المرأة الاضطهاد لكونها أنثى وبالتالي تصبح نظرتها إلى ذاتها وإلى بنات جنسها خاطئة منذ البداية، فينشأ لديها شعور بالدونية وعدم الأحقية في جميع الحقوق الانسانية مثل الأحقية في الدفاع عن نفسها ضد العنف.

جدول رقم 3:- قتل الفتاة المتهمة بالاختلال بشرف العائلة يشكل رادعا للفتية الاخريات حسب مستوى الالتزام الديني

ومستوى التعليم

المجموع	لا أعرف	لا أوافق بشدة	لا أوافق إلى حد ما	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة	مستوى الالتزام الديني
%1.3					%6.7	غير متعلم علماني

ابتدائي	%6.7		%6.3			%2.5
إعدادي			%18.8	%7.9		%7.6
ثانوي	%40	%50	%12.5	%31.6		%31.6
دبلوم متوسط	%6.7	%10	%12.5	%21.1		%15.2
بكالوريوس	%33.3	%30	%43.8	%31.6		%34.2
ماجستير فأعلى	%6.7	%10	%6.3	%7.9		%7.6
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100
متدين	أمي	%2.9	%6.1	%4	%1.2	%3.6
	ابتدائي	%7.1	%9.6	%4.8	%6	%6.7
	إعدادي	%21.4	%7	%15.9	%8.4	%13.3
	ثانوي	%37.9	%41.2	%29.4	%33.7	%33.3
	دبلوم متوسط	%7.9	%7	%10.3	%16.9	%9.6
	بكالوريوس	%20	%26.3	%32.5	%32.5	%46.7
	ماجستير فأعلى	%2.9	%2.6	%3.2	%1.2	%2.5
	المجموع	%100	%100	%100	%100	%100
تقليدي	أمي	%1.8	%3.5	%1.2	%2.4	%10.5
	ابتدائي	%12.5		%2.4	%6	%5.3
	إعدادي	%17.9	%14	%5.9	%8.4	%10.5
	ثانوي	%41.1	%40.4	%42.4	%41	%15.8
	دبلوم متوسط	%7.1	%15.8	%12.9	%9.6	%21.1
	بكالوريوس	%16.1	%24.6	%30.6	%30.1	%31.6
	ماجستير فأعلى	%3.6	%1.8	%4.7	%2.4	%5.3
	المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

ناشط ديني	ابتدائي			28.6%	8.3%		8.6%
	إعدادي	20%		14.3%			5.7%
	ثانوي	20%	33.3%		25%	50%	22.9%
	دبلوم متوسط		11.1%		16.7%		8.6%
	بكالوريوس	40%	55.6%	57.1%	33.3%	50%	45.7%
	ماجستير فأعلى	20%			16.7%		8.6%
	المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

من الواضح من خلال هذا الجدول أنه لا يوجد علاقة قوية بين مستوى الإلتزام الديني ومستوى التعليم وتوجهات الناس حيال هذا الموضوع (قتل الفتاة المتهمه بالإخلال بشرف العائلة يشكل رادعا للفتيات الأخريات) حيث أن نسبة العلمانيين الذين أنهوا المرحلة الثانوية ويؤيدون بشدة أن القتل يشكل رادعا هي 40% مقابل 31.6% يعارضون بشدة، و33.3% من الذين أنهوا بكالوريوس مقابل 31.6% يعارضون بشدة. أما المتدينون الذين أنهوا المرحلة الثانوية ويؤيدون بشدة 37.9% مقابل 33.7% يعارضون بشدة، ومن الذين أنهوا بكالوريوس 20% يؤيدون بشدة مقابل 32.5% يعارضون بشدة. أما التقليديون فالنسبة بين الرفض والتأييد متطابقة في المرحلة الثانوية وهي 41%، أما البكالوريوس فهي 16.1% يؤيدون بشدة 30.1% يعارضون بشدة. الناشطون دينيا 20% من الذين يؤيدون بشدة مقابل 25% يرفضون بشدة من الذين أنهوا الثانوية، أما البكالوريوس 40% يؤيدون بشدة مقابل 33.3% يعارضون بشدة، والماجستير فأعلى 20% يؤيدون بشدة مقابل 16.7% يرفضون بشدة.

نجد هذه النسب إما متقاربة أو متطابقة في الرفض والإيجاب، ومع ذلك نجد أن نسبة المرحلة الثانوية تستحوذ أعلى نسب في جميع التوجهات. يعود ذلك إلى أنه في هذه المرحلة أي فترة ما بين (18-22) عاما هي سن إثبات الرجولة والذات من خلال فرض السيطرة على المرأة. يتبين أيضا أنه لا يوجد علاقة قوية بين مستوى الإلتزام الديني والتعليمي وأن القتل يشكل رادعا للفتيات الأخريات، وهذا عائد إلى تأثير الثقافة السائدة وازدواجية الفكر، فبالرغم من وصول العديد إلى أعلى مراحل التعليم إلا أنهم في النهاية يخضعون إلى العادات والتقاليد.

جدول 3ب: قتل الفتاة المتهمه بالإخلال بشرف العائلة يشكل رادعا حسب منطقة السكن

المجموع	مخيم	قرية	مدينة	قتل الفتيات المتهمة بالإخلال بشرف العائلة يشكل رادعا للفتيات الأخريات
%24.1	%28,6	%23.3	%23.3	أوافق بشدة
%21.5	%15	%26.1	%20.6	أوافق إلى حد ما
%26.2	%29.3	%25.8	%25.6	لا أوافق إلى حد ما
%24.2	%25	%21.9	%25.4	لا أوافق بشدة
%4	%2.1	%2.8	%5.2	لا أعرف
%100	%100	%100	%100	المجموع

من خلال هذا الجدول نرى تطابق النسب بين مناطق السكن في أغلب الأحيان في الإيجاب والرفض وهذا يدل على أنه لا يوجد علاقة بين توجهات الناس ومنطقة سكنهم.

جدول رقم 3ج:- التصرفات العدوانية التي تمارسها العائلات لتمحو العار والفضيحة التي تجلبها الفتيات بسبب انتهاكهن للعادات والتقاليد حسب الالتزام الديني ومستوى التعليم

المجموع	لا أعرف	لا أوافق بشدة	لا أوافق إلى حد ما	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة	مستوى الالتزام الديني
%1.3					%5.6	أمي علماني
%2.5		%2.7			%5.6	ابتدائي
%7.6	%50	%10.8	%7.7			إعدادي
%31.6	%50	%24.3	%30.8	%55.6	%33.3	ثانوي
%15.2		%21.6	%15.4	%11.1	%5.6	دبلوم متوسط
%34.2		%29.7	%46.2	%22.2	%44.4	بكالوريوس

ماجستير فأعلى	%5.6	%11.1		%10.8		%7.6	
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	
متدين	أمي	%4.2	%5	%2.4	%2.1	%5.6	%3.5
	ابتدائي	%5.9	%12.5	%3.2	%6.2	%5.6	%6.9
	إعدادي	%22	%8.3	%12.7	%12.4	%16.7	%14
	ثانوي	%41.5	%32.5	%29.4	%41.2	%27.8	%35.5
	دبلوم متوسط	%8.5	%6.7	%11.1	%12.4	%16.7	%9.8
	بكالوريوس	%16.1	%31.7	%38.1	%23.7	%27.8	%27.8
	ماجستير فأعلى	%1.7	%3.3	%3.2	%2.1		%2.5
	المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100
تقليدي	أمي		%8.1	%3.4			%2.6
	ابتدائي	%12.2	%1.6	%2.2	%6.7		%5
	إعدادي	%18.4	%11.3	%6.7	%7.8	%25	%10.6
	ثانوي	%42.9	%29	%41.6	%41.1	%50	%39.4
	دبلوم متوسط	%8.2	%12.9	%18	%10	%8.3	%12.6
	بكالوريوس	%18.4	%32.3	%23.6	%31.1	%16.7	%26.5
	ماجستير فأعلى		%4.8	%4.5	%3.3		%3.3
	المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100
ناشط ديني	ابتدائي			%11.1	%13.3		%8.3
	إعدادي	%25			%6.7		%5.6
	ثانوي	%25	%28.6	%33.3	%13.3		%22.2
	دبلوم متوسط		%14.3		%13.3		%8.3
	بكالوريوس	%25	%57.1	%55.6	%40	%100	%47.2

ماجستير فأعلى	%25			%13.3		%8.3
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

بالنسبة الى المتدينين وجدنا أن هناك تطابقاً بين المعارضين والمؤيدين بشدة في المرحلة الثانوية، ونسبة 16,1% يؤيدون بشدة و 23.7% يعارضون بشدة من الذين أنهموا بكالوريوس.

أما التقليديون نجد أن هناك تقريبا تطابقاً بين نسبة المؤيدين والمعارضين من الذين أنهموا المرحلة الثانوية حيث أنها 42.9% يؤيدون بشدة و 41.1% يعارضون بشدة، أما البكالوريوس 18.4% يؤيدون بشدة و 31.1% يعارضون بشدة.

أما الناشطون دينيا ف25% يؤيدون بشدة و 13.3% من الذين أنهموا الثانوية، أما مرحلة البكالوريوس ف25% يؤيدون بشدة مقابل 40% يعارضون بشدة، أما الماجستير فأعلى 25% يؤيدون بشدة مقابل 13.3% يعارضون بشدة.

من خلال هذه النسب نجد أنه لا يوجد علاقة بين مستوى التعليم ومستوى الالتزام الديني والموافقة على التصرفات العدوانية التي تمارسها العائلات لحماية بناتها لتحمو العار والفضيحة التي تجلبها الفتيات بسبب انتهاكهن للعادات والتقاليد حيث تظل العقلية الاجتماعية التقليدية المستمدة قوتها من الموروث الثقافي الأبوي هي المسيطرة على توجهات الناس ونتيجة لذلك تنشأ ازدواجية الفكر لدى الأفراد في المجتمع.

مما سبق تبين لنا أن توجهات الناس في موضوع الشرف في مجتمعنا واحدة مهما اختلفت أماكن سكنهم أو زاد تعليمهم أو حتى اختلف مستوى دينهم. وهذا إن دل يدل على مدى انسجام الموروث الثقافي في قضية الردع.

ثانيا: نمط الملابس المناسب للفتاة الفلسطينية

تلعب قيمة الاحتشام في مجتمعنا دورا هاما في الحفاظ على الشرف، حيث أن مفهوم الشرف في مجتمعنا يرتبط بالحفاظ على الأعضاء الجنسية(غشاء البكارة) الذي يرتبط بالمرأة، أي أن جسد المرأة هو المحور الرئيسي للحفاظ على الشرف لأنه وسيلة لانجاب أعضاء جدد للعائلة واستمراريتها، لذلك تستخدم قيمة الاحتشام من خلال الجلباب وغطاء الرأس للحفاظ على هذا الجسد للحفاظ على الشرف.

جدول رقم 4:- الجلباب وغطاء الرأس هو نمط الملابس المناسب حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	نمط الملابس المناسبة للفتاة
%44	%42	%46	أوافق بشدة
%21.09	%20.07	%23	أوافق الى حد ما
%20.09	%24.03	%17.06	لا أوافق الى حد ما
%11.05	%11.06	%11.03	لا أوافق بشدة
%1.06	%1.03	%1.09	لا اعرف
%100	%100	%100	المجموع

من الواضح تقارب النسب بين الذكور والإناث وخاصة في التأييد الشديد مع ارتفاع نسبة الذكور بنسبة 46% مقابل 42%، وهذا يثبت أن الحجاب في مجتمعنا الفلسطيني اصبح جزءاً من الثقافة السائدة (سلطة الرجل على المرأة) وكتقليد اجتماعي مهما كان مظهره، ولا يدل بالضرورة على وعي ديني.

جدول رقم 14: -الجلباب وغطاء الرأس والجلباب هو نمط الملابس المناسب حسب منطقة السكن

المجموع	مخيم	قرية	مدينة	نمط الملابس المناسبة
%43.09	%55	%41.08	%42	أوافق بشدة
%21.08	%23.06	%18.06	%23.03	أوافق الى حد ما
%21	%15	%25.03	%20.03	لا أوافق الى حد ما
%11.06	%6.04	%11.09	%12.08	لا أوافق بشدة
%1.07		%2.05	%1.07	لا اعرف

يوضح هذا الجدول التأييد الشديد لهذه المسألة وينسب متقاربة بين المدينة والقرية مع ارتفاع نسبة المخيم والتي تصل الى 55%، وهذا عائد الى الأسباب السابقة كون الحجاب تقليداً اجتماعياً يعبر عن هيمنة ذكورية على المرأة، والجدير بالذكر أنه في المخيمات دائماً هناك سعي للحفاظ على العادات والتقاليد خاصة بعد فقدان الأرض، لذلك نجد هذا التشدد في

المخيمات و محاولة الحفاظ على العرض من خلال التشديد على مظهر المرأة واحتشامها، وأيضا هذا عائد إلى الإكتظاظ السكاني هناك.

جدول رقم4ب:-الجلباب وغطاء الرأس هو نمط الملابس المناسب حسب الالتزام الديني ومستوى التعليم

المجموع	لا أعرف	لا أوافق بشدة	لا أوافق إلى حد ما	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة	مستوى الالتزام الديني
%1.3					%9.1	أمي علماني
%2.5		%5.9			%9.1	ابتدائي
%7.6		%5.9	%9.8	%11.1		إعدادي
%31.6		%29.4	%29.3	%22.2	%54.5	ثانوي
%15.2		%17.6	%17.1	%22.2		دبلوم متوسط
%34.2	%100	%29.4	%34.1	%44.4	%27.3	بكالوريوس
%7.6		%11.8	%9.8			ماجستير فأعلى
%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع
%3.5		%5.1	%10.3	%2	%1.9	أمي متدين
%6.9		%2.6	%10.3	%9	%5.8	ابتدائي
%14		%10.3	%15.4	%9	%16.3	إعدادي
%35.7	%75	%17.9	%23.1	%37	%41.1	ثانوي
%9.8		%12.8	%14.1	%10	%8.1	دبلوم متوسط
%27.6	%25	%48.7	%26.9	%29	%24	بكالوريوس
%2.5		%2.6		%4	%2.7	ماجستير فأعلى
%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع
%2.6			%1.6	%2.3	%5	أمي تقليدي

ابتدائي	%6	%4.7	%3.1	%6.8		%5
إعدادي	%13	%10.5	%10.9	%6.8		%10.6
ثانوي	%38	%38.4	%40.6	%43.2	%37.5	%39.4
دبلوم متوسط	%13	%14	%12.5	%11.4		%12.6
بكالوريوس	%23	%25.6	%26.6	%31.8	%50	%26.5
ماجستير فأعلى	%2	%4.7	%4.7		%12.5	%3.3
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100
ناشط ديني						
ابتدائي	%11.1					%8.3
إعدادي	%7.4					%5.6
ثانوي	%18.5	%25	%50	%50		%22.2
دبلوم متوسط	%7.4			%50		%8.3
بكالوريوس	%48.1	%75	%50			%47.2
ماجستير فأعلى	%7.4				%100	%8.3
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

واللافت للنظر في هذا الجدول هو ارتفاع نسبة الذين يوافقون بشدة من العلمانيين الذين أنهوا الثانوية حيث بلغت النسبة 54.5% وهي أعلى نسبة يليها نسبة المتدينين 41% فالتقليديون 38% ثم الناشطون دينيا 18.5%. أما مرحلة البكالوريوس فأعلى نسبة موافقة بشدة كانت من الناشطين دينيا 48.1% يليها نسبة العلمانيين 27.3% ثم المتدينون ونسبتهم 24% والتقليديون 23%. وهذا إن دل يدل على انه لا يوجد علاقة بين مستوى الالتزام الديني والتعليمي وان نمط الملابس المناسب هو الجلباب و غطاء الرأس، حيث أن أكبر نسبة توافق بشدة مع هذا الموضوع هم العلمانيون، وهذا يدل على ازدواجية الفكر من ناحية وعلى تشدد أو تسلط اجتماعي من ناحية أخرى وليس له علاقة بالوعي الديني، بل هيمنة ذكورية يعبر عنها من خلال قيمة الاحتشام التي هي مجموعة من الاجراءات الوقائية الهادفة إلى الحفاظ على الشرف من خلال الملابس الجلباب وغطاء الرأس فالمرأة المحتشمة امتداد للرجل الشريف.

ثالثاً: توجهات الناس تجاه الفصل بين الرجال والنساء بكثير من النشاطات والأماكن وإبقاء النساء تحت المراقبة.

جدول رقم 5:- الفصل بين الرجال والنساء في كثير من النشاطات وإبقاء النساء تحت المراقبة حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	يجب الفصل بين الرجال والنساء بكثير من النشاطات وإبقاء النساء تحت المراقبة
%29.1	%24.3	%33.6	أوافق بشدة
%30.8	%30.1	%31.5	أوافق إلى حد ما
%23	%25.9	%20.1	لا أوافق إلى حد ما
%15.1	%17.2	%13.1	لا أوافق بشدة
%2.1	%2.5	%1.7	لا أعرف

جدول رقم 5أ:- الفصل بين الرجال والنساء بكثير من النشاطات وإبقاء النساء تحت المراقبة حسب منطقة السكن

المجموع	مخيم	قرية	مدينة	يجب الفصل بين الرجال والنساء بكثير من النشاطات وإبقاء النساء تحت المراقبة
%28.9	%30.7	%28.9	%28.4	أوافق بشدة
%30.8	%32.9	%31.7	%29.6	أوافق إلى حد ما
%23.2	%22.1	%26.4	%21.5	لا أوافق إلى حد ما
%15.1	%12.9	%10.2	%18.6	لا أوافق بشدة
%2.1	%1.4	%2.8	%1.9	لا أعرف

جدول رقم 5ب:- الفصل بين الرجال والنساء بكثير من النشاطات وإبقاء النساء تحت المراقبة حسب مستوى التعليم

المجموع	لا أعرف	لا اوافق بشدة	لا أوافق إلى حد ما	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة	يجب الفصل بين الرجال والنساء
%2.9	%5.3	%0.7	%3.8	%3.2	%2.6	أمي
%6	%5.3	%4.4	%8.1	%3.2	%8.3	ابتدائي
11.9		%12.4	%8.1	%11	%16.2	إعدادي
%35.9	%36.8	%29.9	%35.4	%34.9	%40.4	ثانوي
%11.5	%10.5	%14.6	%12	%11.4	%9.8	دبلوم متوسط
%28.4	%42.1	%32.8	%29.7	%32	%20.4	بكالوريوس
%3.4	%5.1		%2.9	%4.3	%3.2	ماجستير فأعلى

من خلال هذه الجداول الثلاث هناك رفض للاختلاط بين الرجال والنساء بكثير من النشاطات والأماكن وإبقاء النساء تحت المراقبة، فوجدنا أن نسبة الذكور المؤيدين لهذا الموضوع 33.6% مقابل 24.3% للإناث، ووجدنا أن هناك تقارباً في نسب منطقة السكن فكانت 28% في المدينة والقرية مقابل 30% في المخيمات. بالإضافة إلى ارتفاع في نسبة الذين أنهموا الثانوية ويؤيدون بشدة إلى 40.4% مقابل 20% من الذين أنهموا بكالوريوس وهذا ما يوضح أن التغيير في مجتمعنا كان تغييراً مادياً حسب الحاجات الاقتصادية، تغيير يعيد إنتاج قيم الموروث الثقافي بأشكال أخرى يحمل مضمناً واحداً وهو دونية المرأة، حيث يجب أن تعزل في المنزل الذي هو مملكتها حيث تؤدي فيه الأدوار الاجتماعية التي ورثتها عن أمها ولا تغادره إلا للضرورة والتي هي الضرورة الاقتصادية، وهذا ما يوضح أن مجتمعنا يغلب أو يسيطر عليه الموروث الثقافي.

رابعا: علاقة القضاء العشائري والقانون المدني في قضايا القتل على خلفية الشرف

لل قضاء العشائري تأثير كبير في قضايا القتل على خلفية "الشرف"، خاصة في غياب أو تغييب السلطة القضائية واستبدالها بالتوجه للقضاء العشائري حيث يتم استخدام أسلوب الطبخة ولملمة الموضوع خوفاً من الفضيحة. أما بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح هناك توجه للقضاء المدني الفلسطيني خاصة من قبل النساء المتعرضات للعنف كمحاولة لإنصافهن. إلا أن القانون الوضعي لم يكن بأحسن حال من القضاء العشائري، حيث أن الكثير من قضايا الشرف في

المحاكم يتم فيها تبرئة الجاني أو تخفيف حكمه من خلال ما يسمى بالعدر المحل أو المخفف، وهذا ما يوضح مدى التمييز في القانون بين الجنسين بالإضافة إلى مدى تأثير الموروث الثقافي على الأحكام.

جدول رقم 6: -الاحتكام في القتل على خلفية الشرف للقضاء العشائري أو القانون المدني حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	مشكلة القتل يجب أن تعالج
%27.8	%23.2	%32.3	القضاء العشائري
%71.5	%76.3	%66.9	القضاء المدني الفلسطيني
%0.7	%0.4	%0.9	لا أعرف

وجدنا من خلال هذا الجدول أن نسبة عالية من الذكور والإناث يؤيدون الاحتكام للقضاء الفلسطيني، خاصة مع وجود سلطة وطنية فلسطينية، مع ارتفاع نسبة الإناث على الذكور حيث أن النساء هن المتعرضات للعنف أكثر لذلك يلجأن إلى القضاء الفلسطيني كوسيلة لإنصافهن. وارتفاع نسبة التأييد للجوء إلى القانون المدني الفلسطيني لا يعني بالضرورة أن هذه النسب صحيحة وخاصة في ظل وجود أوضاع سياسية واقتصادية سيئة حيث يسعى الناس في المجتمع إلى إيجاد سلطة أخرى لحل مشاكلهم وهو القضاء العشائري، الذي يعتمد أسلوب الطبخة ولملة الموضوع لذلك نجد أن نسبة الذكور الذين يؤيدون الاحتكام للقضاء العشائري أكبر من نسبة الإناث. وهذا عائد لكون القضاء العشائري قضاء تتحكم به الذهنية الذكورية ويتم من خلاله تعزيز السلطة الأبوية ودعم الثقافة الذكورية، حيث أنه قضاء ينصف الرجل على المرأة بحجة الحفاظ على سمعة العائلة .

جدول رقم 6أ: -المدة التي يجب أن يقضيها القاتل على خلفية "الشرف" في السجن حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	لمدة التي يجب أن يقضيها من قتل
%17.1	%12.3	%21.7	صفر
%10.4	%10.5	%10.3	ستة أشهر
%8.1	%6.9	%9.2	سنة

ثلاث سنوات	4.9%	3.6%	4.3%
خمس سنوات	7.9%	7.1%	7.5%
عشر سنوات	15.9%	20.5%	18.2%
لا أعرف	30%	39.1%	34.5%

وجدنا من خلال هذا الجدول أن نسبة الذكور الذين يطالبون بعدم الحكم على من يقتل زوجته أو ابنته أكبر من نسبة الإناث فهي 21.7% مقابل 12.3% للإناث ، وعند المدة عشر سنوات وجدنا أن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور، ومن اللافت للنظر أن الذين لا يعرفون كانت نسبتهم للذكور 30% وللإناث 39.1% وهذا عائد إما للجهل أو للتهرب من الإجابة بسبب الضغوط الاجتماعية وتأثير الثقافة السائدة.

خامسا: القتل على خلفية الشرف مشكلة اجتماعية

جدول رقم 7: اعتبار القتل على خلفية الشرف مشكلة اجتماعية حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	القتل على خلفية الشرف مشكلة اجتماعية
33.5%	34.8%	32.2%	أوافق بشدة
36.1%	36.8%	35.4%	أوافق إلى حد ما
15.8%	14.5%	17%	لا أوافق إلى حد ما
8.5%	6.9%	10.1%	لا أوافق بشدة
6.1%	6.9%	5.4%	لا أعرف

تشير الإحصاءات من خلال هذا الجدول أن الإناث والذكور على السواء يعتبرون أن القتل على خلفية الشرف هو مشكلة اجتماعية، حيث أن 33.5% من ذكور وإناث يؤيدون ذلك وهذه نسبة ليست عالية إلا أنها تدل على بداية وعي اجتماعي. إلا أنه من خلال جدول 1 بين لنا أن نسبة 21% يؤيدون أن على الأسرة أن تقتل ابنتها المتورطة بفضيحة شرف لتمسح العار، وهذا يبين التناقض في توجهات الناس في المجتمع.

من خلال ما سبق تبين أن هناك تأثيراً كبيراً للموروث الثقافي على توجهات الناس في المجتمع في موضوع القتل على خلفية "الشرف". حيث تبين لنا أن للقتل على خلفية الشرف وظيفة ضبط اجتماعي، وظهر ذلك من خلال التأييد بأن اللباس المناسب للفتاة الفلسطينية هو الجلباب وغطاء الرأس، وأيضاً من خلال التأييد بأنه يجب الفصل بين الرجال والنساء في الكثير من النشاطات ولبقاء النساء تحت المراقبة.

ومن خلال هذه التوجهات أيضاً تبين أن هناك اختلافاً في وجهات النظر لمفهوم القتل على خلفية الشرف بين الرجال والنساء، حيث وجدنا من خلال جدول 1 و2 و3 أن النساء دائماً يرفضن القتل، فالمرأة دائماً هي الضحية لذلك نجدتها توافق على إرشاد الفتاة على قتلها ويبين ذلك أن نسبتها في موضوع القتل دائماً أقل من نسبة الرجال التي هي دائماً الأعلى حيث يجب مسح العار للحفاظ على الشرف.

ونرى أيضاً من خلال هذه النسب أن القانون الوضعي متأثر بالموروث الثقافي، حيث أن الكثير من قضايا الشرف في المحاكم كما أشرت سابقاً يتم فيها تبرئة الجاني أو تخفيف حكمه. وأيضاً مع تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية يتوجه الناس إلى إيجاد سلطة أخرى لحل مشاكلهم وهي السلطة العشائرية التي تسعى دائماً إلى لملمة الموضوع خوفاً على سمعة العائلة، بالإضافة إلى خلق مبررات للجاني و ضياع حق المرأة.

أما تأثير مستوى التعليم ومستوى الالتزام الديني على القتل على خلفية "الشرف" فوجدنا أنه لا يوجد علاقة قوية بذلك، حيث أن وجهات النظر في موضوع الشرف كانت متطابقة بين العلمانيين والمتدينين والناشطين دينياً وهذا يدل على تزمته اجتماعي وتمسك بالسلطة الذكورية، وأتضح ذلك أيضاً من خلال التعليم حيث توقعنا في بداية البحث أنه كلما زاد مستوى التعليم ستكون نسبة المعارضة للقتل أكبر ولكن من خلال استطلاع الرأي وجدنا أن التعليم ليس بالضرورة له علاقة بتوجهات الناس في المجتمع وهذا ما يثبت أننا نحتاج إلى جانب التعليم وعياً اجتماعياً يتغلب على العادات والتقاليد.

السنة السادسة - العدد الثلاثون - اب 2002
قتل النساء على خلفية شرف العائلة

الجزء الثاني:-المجتمع وتحرر المرأة:-

على الرغم من حصول المرأة على بعض حقوقها في السنوات الخمسين الأخيرة بعد صراع طويل، إلا انه لا زال هناك تمييز واضح ضدها قائم على الجنس، وفي أبسط حقوقها في التعليم والوظائف وحتى في القانون بالاضافة إلى التمييز الاجتماعي ضدها كونها انثى، ففي مجتمعنا الابوي نجد أن هناك قوى غالبية تحدد مدى تمتع المرأة بهذه الحقوق فبالرغم من خروج المرأة للعمل والتعليم و المطالبة بتحريرها إلا أن ذلك لا يعني أنه تم بالفعل منحها الحرية والتحرر،

أولاً:حقوق المرأة المتساوية

جدول رقم 8:-تمتع المرأة بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	يحق للفتاة أن تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل
%17.4	%20.3	%14.7	أوافق بشدة
%25.4	%26.3	%24.6	أوافق إلى حد ما
%27.2	%29.4	%25	لا أوافق إلى حد ما

لا أوافق بشدة	%35	%23.8	%29.6
لا أعرف	%0.6	%0.2	%0.4
المجموع	%100	%100	%100

يشير هذا الجدول إلى أن هناك تفاوتاً بين نسبة الذكور والإناث اللواتي يوافقن بشدة على أنه يحق للفتاة أن تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل، حيث أن نسبة الذكور 14.7% والإناث 20.3%، ومن حيث نسبة الإناث فهي تعد نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الذكور المعارضين بشدة لهذا الموضوع وهي 35% وأيضاً منخفضة لنسبة الإناث المعارضات وهي 23.8%، وهذا عائد إلى القيود الاجتماعية التي تفرضها العائلة والمجتمع على الأنثى منذ الولادة حيث تفضل إنجاب الذكور على الإناث، وإتاحة مجالات وفرص للحرية للذكور أكبر من فرص الإناث في التعليم والعمل، وفي أغلب الأحيان نجد أن هناك ميلاً للفصل بين الذكور والإناث، فتبقى المرأة في مملكة المنزل أما الرجل فهو المعيل وله حق التعاطي مع المجتمع.

جدول رقم 8: حق المرأة أن تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل حسب منطقة السكن

المجموع	مخيم	قرية	مدينة	يحق للمرأة أن تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل
%17.4	%8.6	%12.6	%22.7	أوافق بشدة
%25.5	%17.1	%29.5	%25.6	أوافق إلى حد ما
%27	%35	%27.7	%24.2	لا أوافق إلى حد ما
29.8	%39.3	%29.8	%27.1	لا أوافق بشدة
%0.3		%0.4	%0.4	لا أعرف
%100	%100	%100	%100	المجموع

فيما يخص منطقة السكن وجدنا أن أكبر نسبة توافق بشدة على هذا الموضوع في المدينة ثم القرية فالمخيم حيث تنخفض النسبة إلى 8.6%، ونجد هذا التسلسل معكوسا في عدم الموافقة بشدة فالمخيم 39.3% ثم القرية فالمدينة. ومن الملاحظ أن نسبة الرفض بالإجمال أكبر من نسبة القبول. وهذه النسب تدل على أنه في المدن أصبح هناك هامش أكبر للحرية بالنسبة للمرأة بسبب ضرورة خروجها للعمل أي ان الحاجة تكون هي الدافع وراء هذه الحرية ، أما في القرية فنجد أنه لا زال هناك تأثير للعائلة الممتدة التي تتحكم بقرارات العائلة وخاصة فيما يتعلق بالمرأة وتصرفاتها وبالأخص موضوع الحرية حيث لا يحق للمرأة أن تتحرك خارج نطاق العائلة . وفي المخيمات وضع المرأة هو الأسوأ وذلك عائد للأوضاع السكانية والاقتصادية السيئة.

جدول رقم 8ب:- حق المرأة ان تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل حسب المستوى التعليمي

المجموع	لا أعرف	لا أوافق بشدة	لا أوافق إلى حد ما	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة	حق الفئات أن تتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل
2.8%	2.2%	3.6%	3%	2.5%	أمي	
6%	7.4%	6%	4.6%	3.2%	ابتدائي	
11.8%	25%	14.1%	11.2%	7.6%	إعدادي	
35.9%	25%	36.1%	32.1%	34.2%	ثانوي	
11.5%	10.4%	12.9%	8.6%	15.8%	دبلوم متوسط	
28.5%	50%	26.4%	30.9%	26.6%	بكالوريوس	
3.4%	3.3%	3.2%	2.9%	5.1%	ماجستير فأعلى	

من خلال هذا الجدول وجدنا أن التعليم لم يؤثر على توجهات الناس بالنسبة لحرية المرأة، ومن الواضح أنه كلما زاد مستوى التعليم نجد ارتفاع نسبة المؤيدين بشدة وإلى حد ما ولكن في الوقت نفسه نجد هناك معارضة وهذا عائد إلى تأثير الثقافة الذكورية السائدة وتأثير الموروث الثقافي، حيث أن مكان المرأة هو المنزل، وبالرغم من انتشار التعليم و المتعلمين وتغير المجتمع وتطوره والمطالبة بتحرير المرأة وتعليمها إلا أن هذا التغير كان مادياً ولم يصل إلى القيم لذلك لم يطرأ على موضوع المرأة أي تغيير بسبب عدم إتاحة الفرصة لها ولو بهامش صغير من الحرية تتخذ من خلاله قراراتها.

ثانياً: حق المرأة في الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني

جدول رقم 9: توجهات الناس لانخراط المرأة في إحدى مؤسسات المجتمع المدني حسب النوع الاجتماعي

المجموع	إناث	ذكور	من حق المرأة الانخراط في إحدى مؤسسات المجتمع المدني
%29	%31.8	%26.3	أوافق بشدة
%34.9	%32.3	%37.4	أوافق إلى حد ما
%18.8	%18.3	%19.2	لا أوافق إلى حد ما
%12.6	%10.5	%14.7	لا أوافق بشدة
%4.7	%7.1	%2.4	لا أعرف

جدول رقم 9أ: توجهات الناس لانخراط المرأة في إحدى مؤسسات المجتمع المدني حسب منطقة السكن

المجموع	مخيم	قرية	مدينة	من حق المرأة الانخراط بإحدى مؤسسات المجتمع المدني
%28.9	%35.7	%22.5	%30.8	أوافق بشدة

أوافق إلى حد ما	%37.4	%33.7	%29.3	%35
لا أوافق إلى حد ما	%15.9	%23.5	%18.6	%18.7
لا أوافق بشدة	%11.8	%13.3	%14.3	%12.77
لا أعرف	%4.1	%7	%2.1	%4.7

من خلال هذين الجدولين نجد أن هناك ارتفاعاً في نسبة الموافقة في عمل أو انخراط المرأة في إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وارتفاع هذه النسبة عائد إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي نعيشها، فلهذا السبب نجد هناك كسراً لحاجز العادات والتقاليد وللقيود الواقعة على المرأة، وما يوضح هذا الموضوع أن أعلى نسبة موافقة على هذا الموضوع موجودة في المخيمات 35.7%، وهناك نسبة من الذكور 63.7% بين موافق بشدة وإلى حد ما على عمل المرأة وهذا عائد كما أشرت سابقاً إلى الحاجة الاقتصادية التي لم تتح فقط الفرصة للمرأة في العمل بل وللتعليم لدر دخل أكبر، وهذا لا يعبر عن تغير في القيم حيث أن المرأة بالرغم من خروجها للعمل إلا أن ذلك يحصل ضمن شروط معينة يفرضها الرجل مثل أن تلتزم بالحجاب، وهذا ما يفسر أن أعلى نسبة توافق بشدة على أن اللباس المناسب للفلسطينيات هو الجلباب وغطاء الرأس كانت موجودة في المخيمات ومن قبل الذكور، وأيضاً بنفس الوقت أن أعلى نسبة في المخيمات تعارض أن تتمتع المرأة بنفس الحرية التي يتمتع بها الرجل، وهنا يبرز التناقض حيث يسمح للمرأة بالعمل للحاجة ولا يسمح لها بالحرية أو يسمح لها بالحرية ضمن الشروط التي يحددها الرجل.

السنة السادسة - العدد الثلاثون - اب 2002
قتل النساء على خلفية شرف العائلة

الاستنتاجات الرئيسية:

من خلال ما سبق تبين أن الموروث الثقافي ما زال المعيار الأساس الذي يتحكم إليه المجتمع، والذي يقطع على جميع الشرائح الاجتماعية على توجهات الناس في المجتمع في موضوع القتل على خلفية "الشرف". حيث تبين معنا أن للقتل على خلفية الشرف وظيفة ضبط اجتماعي، وظهر ذلك من خلال التأييد بأن اللباس المناسب للفتاة الفلسطينية هو الجلباب وغطاء الرأس، وأيضاً من خلال التأييد بأنه يجب الفصل بين الرجال والنساء في الكثير من النشاطات وإبقاء النساء تحت المراقبة.

ومن خلال هذه التوجيهات أيضاً تبين أن هناك اختلاف في وجهات النظر لمفهوم القتل على خلفية الشرف بين الرجال والنساء، حيث وجدنا من خلال جدول 1،2 و3 أن النساء دائماً يرفضن القتل، فالمرأة دائماً هي الضحية لذلك نجدها توافق على إرشاد الفتاة على قتلها وبيبين ذلك أن نسبتها في موضوع القتل دائماً أقل من نسبة الرجال التي هي دائماً الأعلى حيث يجب مسح العار للحفاظ على الشرف.

ونرى أيضاً من خلال هذه النسب أن القانون الوضعي متأثر بالموروث الثقافي، حيث أن الكثير من قضايا الشرف في المحاكم كمل أشير سابقاً يتم فيها تبرئة الجاني أو تخفيف حكمه. وأيضاً مع تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية يتوجه الناس الى إيجاد سلطة بديلة لحل مشاكلهم وهي السلطة العشائرية التي تسعى دائماً الى لملمة الموضوع خوفاً على سمعة العائلة، بالإضافة الى خلق مبررات للجاني وضياع حق المرأة.

أما تأثير مستوى التعليم ومستوى الالتزام الديني على القتل على خلفية "الشرف" فوجدنا أنه لا يوجد علاقة قوية بذلك، حيث أن وجهات النظر في موضوع الشرف كانت متطابقة بين العلمانيين والمتدينين والناشطين دينياً وهذا يدل على تزمته اجتماعي وتمسك بالسلطة الذكورية. وأتضح ذلك أيضاً من خلال التعليم حيث توقعنا في بداية البحث أنه كلما زاد مستوى التعليم ستكون نسبة المعارضة للقتل أكبر ولكن من خلال استطلاع الرأي وجدنا أن التعليم ليس بالضرورة له علاقة بتوجهات الناس في المجتمع وهذا ما يثبت أننا بحاجة الى جانب التعليم وعي اجتماعي يتغلب على العادات والتقاليد.

من ناحية عامة تبين أن توجهات الناس في موضوع القتل على خلفية الشرف في المجتمع الفلسطيني متشابهة وإن اختلفت أماكن سكنهم أو زاد تعليمهم أو حتى اختلاف مستوى تدينهم. يدل هذا الى مدى انسجام الموروث الثقافي بين الجماهير

الفلسطينية. مع ذلك يوجد مؤشرات نسبياً قوية تدل على وجود تغير إيجابي تجاه هذه الظاهرة خاصة وأن نسبة لا بأس بها من النساء والذكورية يعتبرونها مشكلة اجتماعية.

السنة السادسة - العدد الثلاثون - اب 2002
قتل النساء على خلفية شرف العائلة

قائمة المراجع:

الكتب:

- ❖ التل، علي ميازي، غسان، "المجتمع العشائري قضايا ومشكلات"، دار الكندي للنشر والتوزيع، اردن-الأردن: الطبعة الأولى 1999.
- ❖ بركات، حليم، "المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي": مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة. 1999
- ❖ سعيد، خالدة، "المرأة التحرر الإبداع، سلسلة بإشراف فاطمة المرنيسي"، جامعة الأمم المتحدة: نشر الفنك، 1991.
- ❖ السعداوي، نوال، "الوجه العاري للمرأة العربية": دار الشرارة للطباعة والنشر، 1977 القاهرة.
- ❖ عبده، جنان، "جريمة شرف العائلة"، تقديم وإعداد نادية عبد الوهاب - القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1999.
- ❖ د. لطفي، حسام محمود، محمد، "المدخل لدراسة القانون في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء": الطبعة الثالثة، القاهرة/ 1996.
- ❖ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، "تقرير حول وضع المرأة الفلسطينية بالاستناد الى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة"، القدس، فلسطين، 2001.
- ❖ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، د. نادرة كيفوركبان، "قتل النساء في المجتمع الفلسطيني"، 2001.

المقالات:

- ❖ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إحصاء الجريمة والضحية"، 1997، نيسان.

-
- ❖ "القانون كأحد العوامل المؤثرة في جرائم الشرف"، ورقة عمل مقدمة من المحامية أسى خضر، منسق المعهد الدولي لتضامن النساء"، الأردن عمان، 1 و2/حزيران 1999.
 - ❖ "جرائم الشرف في الأردن"، إتحاد المرأة الأردنية، إعداد منى زغبابة، 1998.
 - ❖ ثريا التركي، هدى زريق، "تغير القيم في العائلة العربية"، المستقبل العربي، السنة 18، العدد 200 (تشرين الأول، 1995).
 - ❖ د. لطيفة الزيات، "كتاب المرأة"، هاجر: الطبعة الأولى 1993، سينا للنشر، القاهرة.